



University of
Nottingham
UK | CHINA | MALAYSIA

الحبس المؤبد

موجز سياسات

مقدمة

يشكل الحبس المؤبد مصدرًا للقلق من منظور كل من حقوق الإنسان وإدارة السجون. يكون ذلك عقابًا بلا داعٍ في العديد من الحالات، ولا سيما بالنسبة للجرائم غير العنيفة، ولا يحقق مبدأ التناسب. يؤثر الحبس المؤبد وخاصة الذي هو بدون إفراج مشروط قضايا العقوبة القاسية واللإنسانية والمهينة، ويقوض الحق في الكرامة الإنسانية من خلال إلغاء منظور إعادة التأهيل.

يدعو هذا الموجز الأمم المتحدة ودولها الأعضاء إلى إعادة التفكير وتحديث ومواءمة التوجيهات المتعلقة بعقوبة الحبس المؤبد. كما يقدم توصيات لمقرري السياسات والممارسين الذين يفرضون أنظمة الحكم بالحبس المؤبد ويطبقونها.

[[الحياة في السجن]] هي موت بطيء ومعذب. ربما كان من الأفضل لو أنهم أعدموني مباشرةً بالكروسي الكهربائي وأنها حياتي بدلاً من الحبس المؤبد، حيث تعفنت في السجن. لا يصب ذلك في مصلحة أحد، بل إنه يصبح عبئاً على الجميع»^{1,2}

أنواع الحبس المؤبد

يحمل مصطلح (الحبس المؤبد) معانٍ مختلفة في مختلف الدول. فهو يعني في بعض الدول؛ أن السجناء المحكوم عليهم بالحبس المؤبد ليس لهم الحق بأن يُنظر بشأن إطلاق سراحهم. وفي دول أخرى، يُنظر عادةً في إطلاق سراح السجناء المحكوم عليهم بالحبس المؤبد بعد فترة معينة. هناك أيضاً أحكام أخرى لا تسمى رسمياً بالحبس المؤبد، ولكنها تمكّن السلطات من احتجاز شخص في السجن حتى الموت.

إن الحبس المؤبد عقوبة قاسية تستخدم في أجزاء كثيرة من العالم. يقضي مئات الآلاف من الناس عقوبة الحبس المؤبد، ومع ذلك فإنه من النادر أن يتم اعتبارها ظاهرة عالمية. نشرت الأمم المتحدة منذ أكثر من 20 عاماً تقريراً عن الحبس المؤبد؛ سلطت فيه الضوء لأول مرة على بعض المشاكل والقضايا المتعلقة بالسجن لمدة طويلة على المستوى الدولي¹. إلا أن تطورات كبيرة حدثت في السياسات والممارسات الجنائية على مدى العقود الأخيرة.

أدى التوجّه العالمي نحو الإلغاء الشامل وتقييد عقوبة الإعدام إلى تبني العديد من الدول للسجن المؤبد كأقصى عقوبة. تطورت في الوقت نفسه معايير حقوق الإنسان الدولية المتعلقة بالسجن بشكل ملحوظ، ولكن ركزت هذه المعايير إلى حد كبير على ممارسات السجون بشكل عام بدلاً من التركيز على قضية الحبس المؤبد تحديداً.

يتناول موجز السياسات هذا عقوبة الحبس المؤبد في جميع أنحاء العالم. ويعتمد على النتائج الرئيسية للأبحاث الدولية، ويضعها في سياق الهدف 16 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهو (مكرس لتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير العدالة للجميع)، وكذلك قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وغيرها من المعايير ذات الصلة. يصف الموجز مختلف أنواع ومدى وممارسات الحبس المؤبد في جميع أنحاء العالم.

كان هناك ما يقارب (479,000) شخصاً حتى عام 2014؛ يقضون عقوبات رسمية بالحبس المؤبد في جميع أنحاء العالم، مقارنة مع (261,000) في عام 2000، مما يمثل ارتفاعاً بما يقارب 84 في المائة خلال 14 سنة. وسيستمر هذا الاتجاه إذا لم تتغير الإجراءات والممارسات الجنائية للحد من عقوبة الحبس المؤبد.

أغلب الأبحاث التي تدعم هذا المنشور؛ قام بها البروفيسور (ديرك فان زيل سميت) والدكتورة (كاثرين أبلتون) من مشروع الحبس المؤبد في جميع أنحاء العالم في جامعة نوتنغهام. ستشر النتائج التي توصلنا إليها كاملة في: الحبس المؤبد: تحليل عالمي لحقوق الإنسان (مطبوعة جامعة هارفارد، يصدر قريباً). جميع المراجع هي لهذا المنشور ما لم يُذكر خلاف ذلك.



ما مدى انتشار عقوبة الحبس المؤبد؟

يختلف استخدام حكم الحبس المؤبد بشكل ملحوظ باختلاف البلدان.

- يوجد السجن الرسمي المؤبد في 183 من أصل 216 دولة وإقليم، يُعتبر في 149 منها العقوبة الأكثر شدة، ويعتبر أيضاً العقوبة الأشد في المحاكم الجنائية والهيئات القضائية الحالية.
- هناك 33 دولة لا تفرض عقوبة الحبس المؤبد أو عقوبة الإعدام كعقوبة نهائية.
- يعتبر إطلاق السراح المشروط الرمزي (LWP) النوع السائد حول العالم، ففي 144 من أصل 183 دولة التي تنطبق عقوبة الحبس المؤبد الرسمي، هناك بعض الإمكانية للإفراج.
- تفرض 65 دولة الحبس المؤبد بدون إفراج مشروط (LWOP).

توجد اختلافات كبيرة في عدد السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد في أنحاء العالم. يبين الجدول 1 عدد ونسبة السجناء الذين يقضون عقوبة الحبس المؤبد الرسمية كنسبة مئوية من مجموع السجناء وعدد السكان في بلدان مختارة في عام 2014.

تضاعف تقريباً عدد السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد في جميع أنحاء العالم منذ عام 2000. وفي الوقت الراهن، يوجد حوالي (479,000) شخص يقضون عقوبة الحبس المؤبد الرسمي (انظر الشكل 2).

كان هذا النمو ملحوظاً في بعض البلدان أكثر منه في بلدان أخرى. على سبيل المثال، تستأثر الولايات المتحدة بما يقارب من (162,000) من السجناء المحكوم عليهم بالحبس المؤبد الرسمي في العالم. يقضي (50) من كل (100,000) فرد من السكان في الولايات المتحدة عقوبة الحبس المؤبد الرسمي. وتتصدر جنوب أفريقيا من حيث زيادة الاعتماد على الحبس المؤبد،

مع نمو يقدر بـ 818 في المائة منذ بداية الألفية (انظر الشكل 3 في الصفحة 4).

يتضمن التعريف التالي جميع أنواع الحبس المؤبد: **الحبس المؤبد هو حكم يلي إدانة جنائية، والذي يمنح الدولة سلطة احتجاز شخص ما في السجن مدى الحياة، أي حتى يموت هناك.**

يمكن تحديد نوعين أساسيين من أحكام الحبس المؤبد ضمن هذا التعريف: (1) **الحبس المؤبد الرسمي**، حيث تفرض المحكمة صراحة حكماً بالسجن مدى الحياة، و(2) **الحبس المؤبد غير الرسمي**، حيث لا يسمى الحكم المفروض حكماً مؤبداً ولكن قد يُحتجز بنتيجته الشخص في السجن مدى الحياة. ويمكن تقسيم كل من الحبس المؤبد الرسمي وغير الرسمي كذلك.

إن تحديد عقوبة الحبس المؤبد ليس بالأمر البسيط، لكن الأشكال المختلفة من الحكم المؤبد ملخصة بالشكل 1.

يشمل الحبس المؤبد الرسمي ما يلي:

الحبس المؤبد دون تخفيف أو إفراج مشروط (LWOP)

حيث ليس هناك إمكانية للإفراج.

الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP)

عندما لا يتم النظر في الإفراج بشكل روتيني ولكن يجوز منحه من قبل السلطة التنفيذية أو رئيس الدولة.

الحبس المؤبد مع إمكانية الإفراج المشروط (LWP)

حيث تنظر المحكمة في الإفراج بشكل روتيني من قبل مجلس الإفراج المشروط أو هيئات مشابهة.

إطلاق السراح المشروط الرمزي (Symbolic LWP)

حيث يتم الإفراج تلقائياً بعد قضاء فترة معينة في السجن.

يشمل الحبس المؤبد غير الرسمي ما يلي:

السجن مدى الحياة كأمر واقع

مدة سجن طويلة وثابتة، مثل حكم 99 سنة.

الاحتجاز الاحترازي لأجل غير مسمى بعد الإدانة مجموعة من التدخلات التي تؤدي إلى احتجاز فرد إلى أجل غير مسمى بعد الإدانة.

الجدول 1: عدد ونسبة السجناء الذين يقضون حكم الحبس المؤبد في عام 2014

الدولة	عدد السجناء المحكوم عليهم بالموءبد	نسبة السجناء المحكوم عليهم بالموءبد	من أصل 100,000 من السكان المحليين
فرنسا	466	0.8	0.7
ألمانيا	1,953	3.6	2.4
الهند	71,632	53.7	5.5
كينيا	3,676	11.4	8.2
روسيا	1,766	0.4	1.2
جنوب أفريقيا	13,190	10.5	22.7
المملكة المتحدة	8,661	11.0	13.4
الولايات المتحدة	161,957	9.5	50.3

بينما أُلغي هذا الشكل القاسي من الحبس المؤبد بشكل خاص في معظم البلدان الأوروبية،

اعتمدت بلدان أخرى مثل الهند والصين مؤخراً الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP) كعقوبة قانونية رسمية. الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في أعداد السجناء المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة حول العالم.

حساب نمو انتشار حكم المؤبد غير الرسمي أكثر صعوبة. هناك على الأقل 64 دولة لديها حكم السجن مدى الحياة كأمر واقع، بينها 15 ليس لديها حكم مؤبد رسمي على الإطلاق. لدى 50 دولة على الأقل الاحتجاز الاحترازي لأجل غير مسمى بعد الإدانة لكن من المؤكد وجود المزيد.

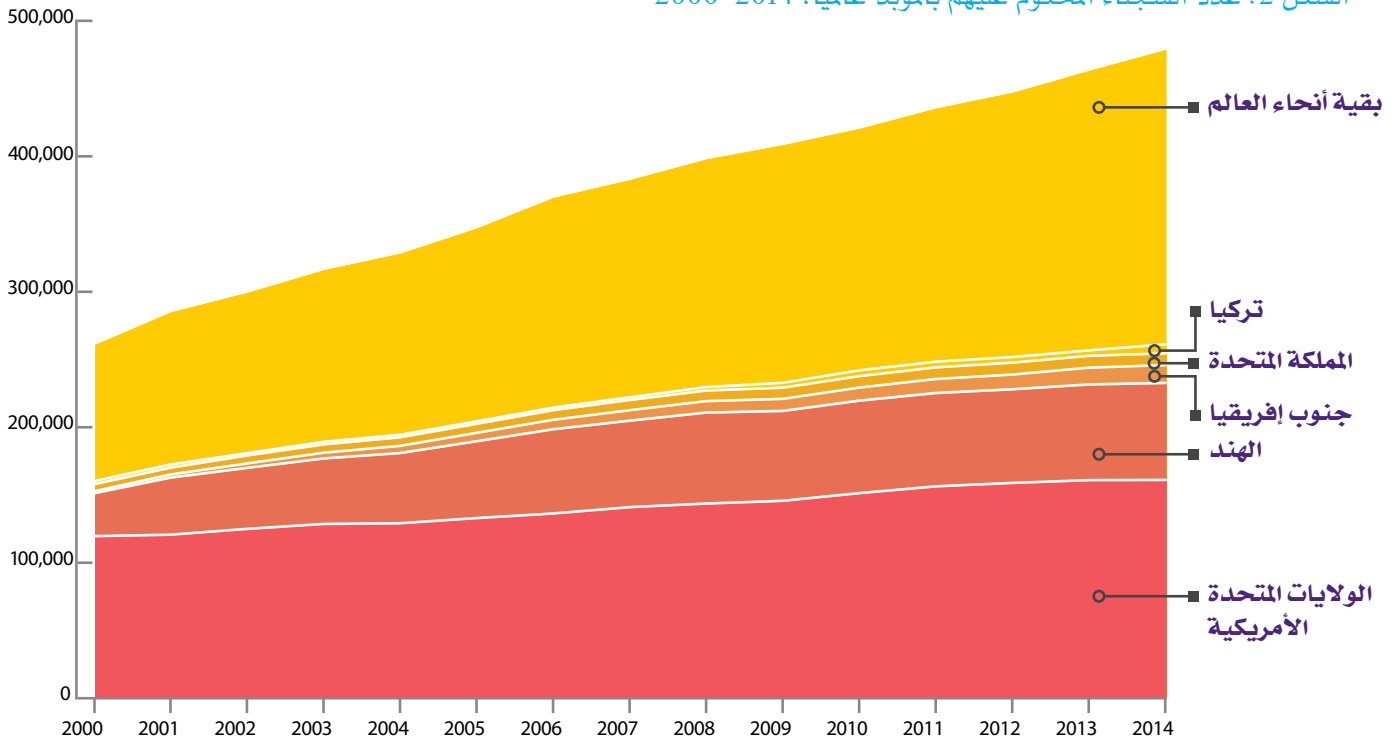
لماذا هناك ارتفاع في أحكام الحبس المؤبد؟

تخفيض عقوبة الإعدام

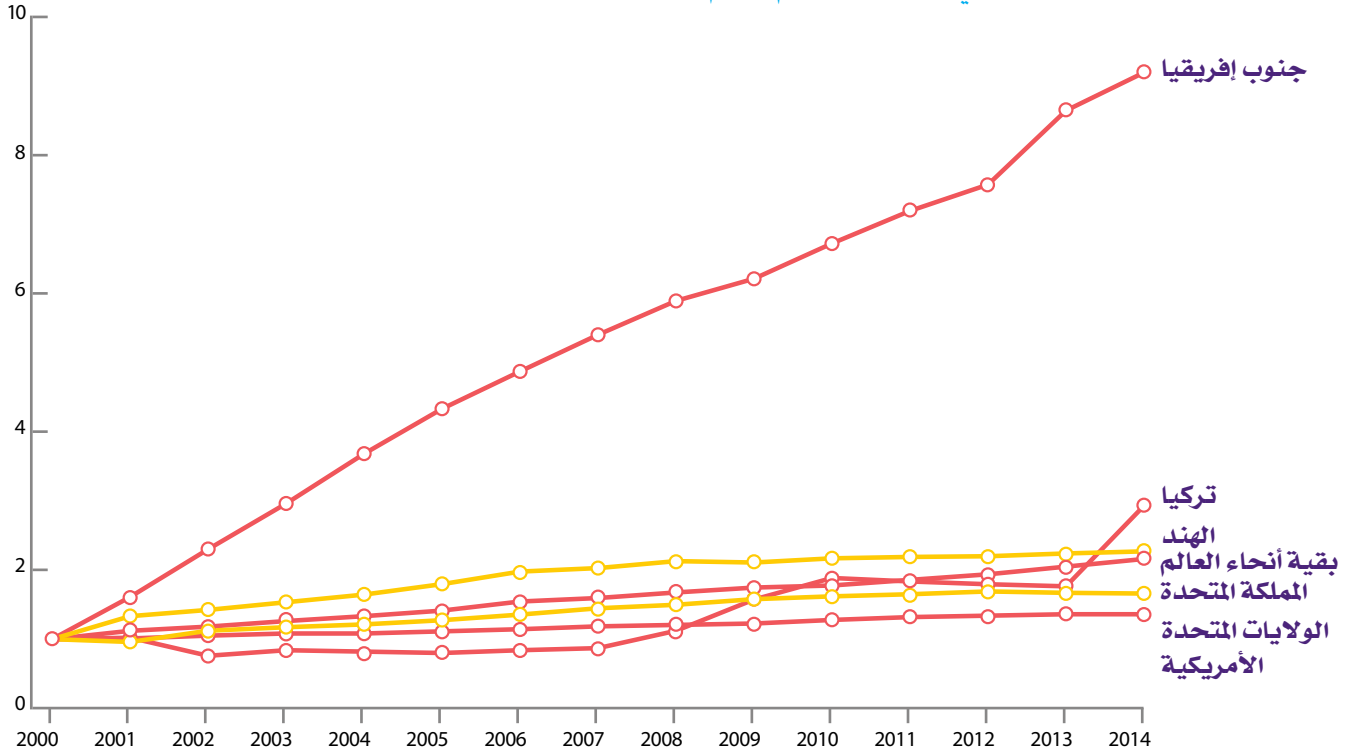
يمكن تفسير الاعتماد المتزايد على الحبس المؤبد بشكل جزئي نتيجة تخفيض استخدام عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم.⁴ عكس الاتجاه العالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام زيادة استخدام الحبس المؤبد.⁵ حلت عقوبة السجن مدى الحياة في العديد من قوانين إصدار الأحكام محل عقوبة الإعدام كعقوبة نهائية. بالإضافة إلى ذلك، يتم تخفيف أحكام العديد من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام إلى الحبس المؤبد.⁶

هناك حاجة لتسليط الضوء على استخدام الحبس المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط في الولايات المتحدة. كشف مشروع إصدار الأحكام في عام 2017 أنه بين عامي 1992 و2016، ارتفع عدد الأشخاص الذين يقضون عقوبة الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP) بنسبة 328 في المائة، من (12,453) شخص سجين محكوم بالمؤبد إلى (53,290).³

الشكل 2: عدد السجناء المحكوم عليهم بالموءبد عالمياً، 2000-2014



الشكل 3: مؤشر معدل النمو السنوي للسجناء المحكوم عليهم بالمؤبد عالمياً، 2000 – 2014



قاعدة الضربات الثلاث

تعني سياسة (الضربات الثلاث) أن الشخص قد حُكم عليه بالحبس المؤبد بعد ارتكابه لجريمة ثالثة.

تطبق هذه السياسة في بعض الولايات القضائية على الجناة الذين لديهم إدانتين سابقتين وسجل سابق للجرائم العنيفة. وفي ولايات قضائية أخرى، يمكن إدراج جرائم أقل عنفاً في إطار هذه السياسة. تؤدي هكذا سياسات إلى أحكام غير متناسبة.

أحكام أطول أمداً

تشير بعض القرائن إلى أن الوقت الذي يقضيه الأفراد في عقوبة الحبس المؤبد أصبح أطول. أدى ذلك إلى زيادة عدد السجناء المحكوم عليهم بالحبس المؤبد، لأن إطلاق سراح السجناء يأخذ فترة أطول تدريجياً. على سبيل المثال، زاد متوسط الحكم الذي يقضيه السجناء في السجن في إنكلترا وويلز لأكثر من الضعف منذ عام 1979. وقد ارتفع متوسط الحكم من (108) أشهر في عام 1979 إلى (221) شهراً في عام 2013، مما يشير إلى أن السلطات التي تأخذ الإفراج المشروط بعين الاعتبار أصبحت أكثر قسوة في تقييماتها.

تشديد الإجراءات العقابية على الجريمة

لا يبرر الاتجاه العالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام بشكل كامل الاستخدام المتزايد للحبس المؤبد. كما أدت السياسات «الصارمة على الجريمة» إلى زيادة أحكام الحبس المؤبد، لا سيما في الجرائم المتعلقة بالمخدرات. هناك ما لا يقل عن (8,820) جريمة جنائية على مستوى العالم تتسم بنوع من الطابع الرسمي للحبس المؤبد كعقوبة. لا تصنف جميع هذه الجرائم على أنها «الجرائم الأكثر خطورة» التي قد تفرض فيها عقوبة الإعدام.

أدى إلغاء عقوبة الإعدام إلى توسيع نطاق الشبكة في كثير من الأحيان، مما أدى إلى فرض عقوبة الحبس المؤبد على جرائم أقل خطورة من عقوبة الإعدام السابقة.⁷ على سبيل المثال، تستخدم الولايات المتحدة وأوغندا عقوبة الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP) على نطاق واسع لجرائم أخرى غير جرائم القتل، ففي الولايات المتحدة، يقضي 24% من جميع السجناء عقوبة الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP) بسبب جرائم لا تتعلق بالعنف.

أبقت 41 دولة على الأقل على الحبس المؤبد الرسمي للجناة الذين تتكرر اعتداءاتهم. أشهرها قاعدة «الضربات الثلاث» المطبقة في الولايات المتحدة، على الرغم من أنها موجودة أيضاً بأشكال مختلفة في بلدان أخرى، مثل نيوزيلندا.⁸ إن هذه السياسات تستند على السجل الجنائي للجاني بدلاً من التركيز على خطورة الجريمة الأخيرة.

الحبس المؤبد وفئات معينة من السكان

حدود الحبس المؤبد

مبدأ التناسب

يجب أن يكون أي قيد على حرية الفرد في إطار مبدأ التناسب. لكي تكون العقوبة عادلة يجب أن تتناسب مدتها ونوعها مع الجريمة وظروف الجاني. ويعني هذا أولاً، أنه في حالة وجود حكم بالحبس المؤبد في ولاية قضائية ما، يجب أن يتم تخصيصها لـ "أخطر الجرائم" فقط. وفي المقابل، يجب أن يكون القانون مرناً بما يكفي للسماح للقضاة باختيار عدم فرض عقوبة الحبس المؤبد عندما تكون غير متناسبة.

تكون حماية مبدأ التناسب على أفضل وجه عندما تكون عقوبة الحبس المؤبد تقديرية، وحيث لا يوجد افتراض أولي يفرض عقوبة الحبس المؤبد.

التقدير القضائي في مالاي

يتمتع القضاء في مالاي بسلطة تقديرية غير محدودة، حيث تسمح المادة 27 (2) من قانون العقوبات في مالاي أنه «قد يُحكم على أي شخص بالحبس المؤبد أو أي فترة أخرى أقصر». لا يوجد افتراض بأن عقوبة الحبس المؤبد هي نقطة البداية، بل هناك مجموعة من الخيارات التي قد يختارها القاضي وإحداها عقوبة الحبس المؤبد.

ضمان التناسب في حكم الحبس المؤبد

يجب ضمان التناسب في العقوبة نفسها، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق معالجة الحد الأدنى للفترة التي يجب على الفرد أن يقضيها قبل أن يتم النظر في الإفراج عنه. من الواضح أن هذا غير ممكن لعقوبات الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP). لكن عندما توفر عقوبة الحبس المؤبد إمكانية الإفراج المشروط، ينبغي أن يستند ذلك أيضاً على مبدأ التناسب. يتيح الاعتماد بشكل أكبر على السلطة التقديرية في تحديد الفترات الدنيا للعقوبة؛ بضمان استناد الإفراج على مبدأ التناسب في الحالات الفردية.

يتمتع القضاة بدرجة متفاوتة من السلطة التقديرية عندما يتعلق الأمر بتحديد فترات العقوبات الدنيا. لا يسمح القانون في بعض الأحيان بأي مرونة؛ تتحمل الجريمة فترة دنيا محددة على النحو المنصوص عليه في القانون. مع ذلك، يُمنح القاضي في حالات أخرى درجة محدودة من السلطة التقديرية فيما يتعلق بمدّة الفترة الدنيا التي يقضيها الفرد. على سبيل المثال يمكن تعيين الحد الأدنى في فرنسا بفترة تتراوح مدتها بين 18 و22 سنة لحكم الحبس المؤبد أو ما يصل إلى 30 سنة فيما يخص أشكال معينة من الاغتصاب العنيف.

النساء

تشكل النساء أقل من 3 في المائة من السجناء الذين يقضين عقوبة الحبس المؤبد، وهي نسبة أقل بكثير من النسبة المئوية للنساء في إجمالي السجناء العالمية والتي تبلغ 6 في المائة. وتحظر ثمانية بلدان (ألبانيا وأذربيجان وبيلاروس وكازاخستان وقيرغيزستان ومولدوفا وروسيا وأوزبكستان) الحبس المؤبد للنساء. علاوة على ذلك، تحظر أرمينيا وبلغاريا وطاجيكستان وأوكرانيا فرض عقوبة الحبس المؤبد على النساء اللواتي كن حوامل عندما ارتكبن الجريمة أو حين إصدار الحكم.

الأطفال

يعتبر الحظر الدولي على عقوبات الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP) للأطفال واضحاً، كما تنص المادة 37 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC). صدقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على هذه الاتفاقية، باستثناء الولايات المتحدة. تستمر بعض الولايات الأمريكية في إصدار أحكام الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP) على الأطفال الذين يرتكبون جرائم القتل، على الرغم من أن المحكمة العليا سعت إلى تقييد استخدام الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP) لجميع الأطفال. في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015، ضمت 12 ولاية لوحدها (8,300) سجيناً يقضون إما الحبس المؤبد أو أحكاماً لأكثر من 40 سنة بسبب جرائم ارتكبوها عندما كانوا دون سن 18 سنة.⁹

تحتفظ 73 دولة أخرى بنوع من أنواع الحبس المؤبد الرسمي للأطفال. ذهب مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب إلى أبعد من اتفاقية حقوق الطفل، مشيراً إلى أن أي نوع من أحكام الحبس المؤبد يتعارض مع حقوق الإنسان للطفل، لأنه يتسبب في «ضرر جسدي ونفسي يرقى إلى درجة العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة».¹⁰ علاوة على ذلك، حثت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول على ضمان حظر جميع أشكال الحبس المؤبد على الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون سن الثامنة عشرة.¹¹

كبار السن

عندما يتعين قضاء فترة من السجن كحد أدنى قبل النظر في الإفراج، فإن هذه المدة قد تمتد إلى ما هو أبعد من العمر الطبيعي للسجين المسن، مما يعني أن عقوبة الحبس المؤبد تصبح كالحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP). تحظر بعض البلدان على سبيل المثال: روسيا وأوكرانيا ورومانيا فرض عقوبة الحبس مدى الحياة على الأفراد الذين تجاوزوا سنّاً معينة. تسعى بلدان أخرى مثل فرنسا وإسبانيا، إلى ضمان احتفاظ الأفراد المسنين بإمكانية مغادرتهم السجن من خلال جعل أي سجين محكوم عليه بالحبس المؤبد مؤهلاً للحصول على الإفراج المشروط عندما يصل إلى سن معينة.

الشكل 4: مستويات السلطة التقديرية المتاحة للقضاة

هناك أربعة مستويات واسعة للسلطة التقديرية تُمنح للقضاة عند إصدار الأحكام على الأفراد للجرائم التي من المحتمل إصدار حكم المؤبد فيها:

تقديري	إلزامي مؤهل للتقدير	إلزامي بديل	إلزامي
لا يلزم القاضي بفرض عقوبة الحبس مدى الحياة على الإطلاق. هناك مجموعة من الأحكام المتاحة، والتي يمكن اختيار الأنسب منها.	يلتزم القاضي بفرض عقوبة الحبس المؤبد، ما لم تكن هناك شروط معينة عادة ما تكون عوامل مخففة.	يكون للقاضي في بعض الحالات درجة محدودة من الاختيار بين عقوبة الحبس المؤبد ونوع آخر من أنواع الحكم. قد يكون هذا "الاختيار" محصوراً بين عقوبة الحبس المؤبد وعقوبة الإعدام.	في بعض الأحيان تكون عقوبة الحبس المؤبد إلزامية للجريمة، ولا يملك القاضي أي خيار سوى فرضها.

← أكثر تقديرية | أقل تقديرية →

غايات السجن

طبيعة الحكم العقابية في المنطقة، ويثير مخاوف شديدة بشأن كونها عقوبة لا إنسانية ومهينة.¹³

في أوروبا، وجدت اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب (CPT) أنه في بعض الدول تم فصل السجناء المحكومين بالمؤبد «كقاعدة» عن السجناء الآخرين وذلك تحت تدابير أمنية صارمة وأنظمة سيئة.¹⁴ وهذا يتضمن الاستخدام المنهجي لتكبير اليدين وعمليات التفيتش وهم عراة، وكذلك استخدام كلاب الحراسة لمراقبة السجناء عند إخراجهم من زنازاتهم.¹⁵

لا يُبنى فصل السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد في الأنظمة الصارمة في أحيان كثيرة على مخاوف أمنية أو تقييم مخاطر فردي.¹⁶ يتم فصل السجناء المحكومين بالمؤبد بعض البلدان عن السجناء الآخرين ويتم وضعهم في الحبس الانفرادي لفترات طويلة استناداً على وضعهم فقط.¹⁷ تحظر قواعد نيلسون مانديلا الحبس الانفرادي لفترات طويلة (تعرف بأنها أي مدة تتجاوز 15 يوماً) اعترافاً بالأثر الكارثي الذي يخلفه على الصحة العقلية للفرد.¹⁸ وتحظر القاعدة 45 أيضاً استخدام الحبس الانفرادي بموجب حكم السجن.

غالباً ما يبرر الفصل طويل الأمد والمعاملة القاسية للسجناء المحكومين بالمؤبد بأن السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد يُعتبرون (الأسوأ على الإطلاق) وأكثر خطورة من السجناء الآخرين. مع ذلك، تؤكد الدراسات البحثية أن السجناء الذين صدرت بحقهم أحكام بالحبس المؤبد هم أقل عرضة للانخراط في سوء السلوك المؤسسي أو أعمال العنف في السجن من السجناء الآخرين، وغالباً ما يكون لهم تأثير على استقرار بيئة السجن.¹⁹ يستثنى من ذلك فقط السجناء بموجب أحكام الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP). بسبب عدم وجود إمكانية للإفراج أو التحسن، فقد يكونون أقل استعداداً للائتمثال لنظام السجن.

يجب أن تؤخذ أهداف السجن في الاعتبار في قرارات إصدار الحكم. تنص قواعد نيلسون مانديلا على أن الغرض من العقاب هو حماية المجتمع من الجريمة، والحد من معاودة الإجرام. تكرر القاعدة 4 التأكيد على أن هذه الغايات (لا يمكن تحقيقها إلا إذا استخدمت فترة السجن لضمان - قدر الإمكان- إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص في المجتمع عند الإفراج عنهم حتى يتمكنوا من العيش معتمدين على أنفسهم في إطار احترام القانون). يتناقض استخدام الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP) مع غايات السجن، لأن إعادة الإدماج أمر مستحيل عندما تهدف العقوبة لإبقاء الفرد في السجن لبقية حياته. كما قد تكون بعض أحكام المؤبد الأخرى موضع الشك إذا أدى تطبيقها إلى حبس الأفراد لفترة أطول من اللازم لتحقيق أغراض العقوبة، حيث أن الآثار السلبية للحبس مثبتة بشكل واضح.

التعامل مع السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد

التدابير الأمنية والفصل بين السجناء

تعيد القاعدة 3 من قواعد نيلسون مانديلا التأكيد على أن الحرمان من الحرية هو عقاب في حد ذاته، ولا ينبغي أن يزيد نظام السجون من حدة ذلك. ولا يعتبر السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد مستثنين من هذه القاعدة. ومع ذلك، غالباً ما يتم فصل السجناء المحكومين بالمؤبد بشكل منهجي، وتتم معاملتهم بشكل أكثر قسوة من السجناء الآخرين بسبب عقوبتهم. على سبيل المثال، يفصل السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد في آسيا الوسطى عن الآخرين، ويتم إبقاؤهم في ظل نظام أكثر قسوة وصرامة بناءً على وضعهم القانوني كسجناء محكومين بالمؤبد.²⁰ كما يعزز نظام السجون القاسي والتمييزي ضد السجناء المحكومين بالمؤبد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أنظمة سيئة

متباينة بين السجناء، يشير الأفراد الذين يقضون عقوبة الحبس المؤبد عادةً إلى أنها تجربة مؤلمة بشكل خاص بسبب عدم اليقين من إطلاق سراحهم.

وصف أفراد مختلفون قضاء عقوبة غير محددة المدة بأنه «نق بلاء ضوء في النهاية»، «ثقب أسود من الألم والقلق»، «حلم سيء»، «كابوس»، ووصف حتى بأنه «موت بطيء ومعذب».²³ أشار العديد من السجناء المحكومين بالمؤبد عن شعورهم بالصدمة والعجز خلال المراحل الأولى من السجن. إن عدم السيطرة وعدم الشعور بالجدوى والخوف المؤسساتي هي مواضيع متكررة بين السجناء الذين يقضون عقوبات السجن غير محدد الأجل.

إن العزلة الاجتماعية وفقدان الاتصال بالعالم الخارجي هي واحدة من أهم الآثار المترتبة على السجن لفترة طويلة. يحزن العديد من السجناء المحكوم عليهم بالحبس المؤبد على فقدان أفراد عائلاتهم خلال سنوات الحبس لفترة طويلة، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على إنجاب أو تربية الأطفال، أو تقديم الدعم لأفراد العائلة.

«تعني عقوبة الحبس مدى الحياة في واقع الأمر أنك ميت. إنه مجرد شكل آخر من أشكال حكم الإعدام. بدلاً من أن تفعلها المقصلة بضربة واحدة، أنت تموت بشكل يومي.»²⁴

في حين تم توثيق تأثير عقوبة إعدام أحد الوالدين أو أحد أفراد الأسرة بشكل جيد، لا يُعرف الكثير عن تأثير الحبس المؤبد على أفراد الأسرة. توصلت دراسة حديثة حول الاحتجاز الاحترازي لأجل غير مسمى في المملكة المتحدة إلى «ظهور موضوعات عدم اليقين وعدم وجود أمل بشأن المستقبل التي تتكرر بقوة من خلال النتائج»²⁵ والتي كان لها صدى لدى الأطفال وأفراد أسر السجناء كما هو الأمر عند السجناء أنفسهم.

فقدان التواصل الاجتماعي وألم المعاناة الناجمة عن عدم معرفة المصير هو أمر خطير خاصة بالنسبة لسجناء الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP)، الذين عادةً ما يموتون في السجن. يتحدث الكثير من هؤلاء السجناء عن الانتحار أو عن تفضيلهم لعقوبة الإعدام بدلاً من السجن مدى الحياة.²⁶

يتعرض السجناء المحكومون بالمؤبد في كثير من الأحيان لأنظمة سيئة مقارنة بالسجناء الآخرين، بما في ذلك ظروف معيشية رديئة وقيود على التواصل البشري وانعدام أو شبه انعدام الوصول إلى أنشطة ذات قيمة أو برامج إعادة التأهيل.

غالباً ما يكون الاتصال بالعالم الخارجي محدوداً بالنسبة للسجناء المحكومين بالمؤبد، وعلى الرغم من كون ذلك بالغ الأهمية لإعادة تأهيلهم وحماية صحتهم العقلية.²⁰ كشفت قضية بوروشينكو ضد روسيا في عام 2015،

في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR)، أن السجناء المحكوم عليهم بالحبس المؤبد خضعوا لنظام صارم خلال العشر سنوات الأولى من عقوبتهم.

كان لديهم حق بزيارتين قصيرتين فقط في العام، لمدة لا تزيد عن أربع ساعات، على أن يتم ذلك بوجود حارس السجن.²¹ وبالمثل،

يحظى السجناء المحكومون بالمؤبد في أرمينيا بزيارات أقل سنوياً ثلاثة زيارات قصيرة وزيارة واحدة طويلة مقارنة بالسجناء الآخرين الذين يحظون على الأقل بزيارة واحدة قصيرة كل شهر وزيارة واحدة طويلة كل شهرين.

يُستبعد أيضاً العديد من السجناء المحكومين بالمؤبد من فرص إعادة التأهيل. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يتم حرمان العديد من سجناء الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP) بما في ذلك الأطفال من الحصول على التدريب التعليمي والمهني المتاح للسجناء الآخرين على افتراض أنهم غير قابلين للإصلاح. يُضاف إلى عقوبة الحبس المؤبد في العديد من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق الحرمان من فرص العمل كعقوبة إضافية. قد يقضي السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد ما يصل إلى 23 ساعة في اليوم في زرناناتهم، مع عدم إمكانية الحصول على برامج إعادة التأهيل أو العمل أو المساعدة الاجتماعية أو النفسية.

أثر الحبس المؤبد

تم توثيق آلام السجن بشكل جيد،²² لكن الفريد في الحبس المؤبد هو المعاناة الناجمة عن عدم معرفة المصير. فبينما تكون الاستجابات

التأثير الجنساني للسجن مدى الحياة

وجدت دراسة في المملكة المتحدة أن النساء المحكومات بالمؤبد امتلكن شبكات²⁷ دعم أقل بكثير من نظرائهن الذكور، حيث أشارت مقابلات أجريت معهن أن الأسرة والأصدقاء قد قطعوا الاتصال بهن فور وقوع الجريمة. كما تم قطع الاتصال بين السجينات أنفسهن، ويعود ذلك إلى امتلاكهن «علاقات مؤذية سابقاً مع أحد الأبوين أو الأشقاء أو الشركاء الحميمين».²⁸

يعتبر هذا الأمر ذا صلة في سياق نوع الجنس أيضاً، حيث أن نسبة كبيرة من السجينات نجون من العنف المنزلي²⁹ وبالمثل، أشارت السجينات إلى العلاقات المتدهورة مع أطفالهن، حيث أصبح الاتصال معهم أكثر ألماً وصعوبة.³⁰

تعاني السجينات بشكل غير متناسب من نسبة عالية من أمراض الصحة النفسية التي تتفاقم بسبب الحبس المؤبد، حيث يواجهن عاراً كبيراً ويتأثرن بشكل غير متناسب بأثر السجن على أطفالهن.³¹ وجدت الدراسة أنه ما يقرب من ستة أضعاف من عدد النساء اللائي حكم عليهن بالحبس المؤبد مقارنة مع نظرائهن من الذكور أُبلغ عنهن «بعد إيدائهن لأنفسهن أو محاولتهن الانتحار منذ إيدائهن».³²

كما أن الانسحاب وإضفاء الطابع المؤسسي على السجناء الذين صدرت بحقهم أحكام بالحبس المؤبد يشكل عائقاً أمام إعادة الإدماج في المجتمع في نهاية المطاف.³⁹

المبادئ التي تحكم معاملة وإدارة السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد

كان مجلس أوروبا هو الهيئة الأكثر نشاطاً في وضع توصيات بشأن معالجة وإدارة الحياة والسجناء المحكوم عليهم لفترات طويلة على المستوى الإقليمي. ويذكر أن أهداف نظام السجن لفترات طويلة أو الحبس المؤبد ينبغي أن تكون (1) «ضمان أن تكون السجون آمنة ومأمونة لهؤلاء السجناء ولجميع الذين يعملون معهم أو يزورونهم»؛ (2) «التصدي للأثار الضارة للسجن المؤبد أو لفترات طويلة»؛ (3) زيادة وتحسين إمكانية هؤلاء السجناء لإعادة توطينهم بنجاح في المجتمع والعيش في إطار احترام القانون بعد الإفراج عنهم»⁴⁰. يقترح أن تحكم المبادئ الست التالية معاملة وإدارة المحكومين بالمؤبد:

1. التخصيص

يجب أن تؤخذ الخصائص الفردية لكل سجين محكوم عليه بالحبس المؤبد بعين الاعتبار في التخطيط للحكم.

2. التطبيع

يجب أن تشابه حياة السجن بأقصى قدر ممكن الحياة في المجتمع.

3. المسؤولية

ينبغي تقديم فرص ممارسة المسؤولية الشخصية في السجن للسجناء.

4. الأمن والسلامة

يفترض خطأً غالباً أن السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد يشكلون خطراً. يجب تقييم خطر إيدائهم لأنفسهم وللآخرين على فترات منتظمة.

5. عدم الفصل

يجب ألا يكون هناك فصل روتيني للسجناء المحكوم عليهم بالمؤبد. ينبغي استخدام الفصل عندما يكون هناك خطر واضح على أنفسهم أو على الآخرين.

6. التدرج

يجب أن يكون هناك تدرج في النظام من شروط أكثر تقييداً إلى شروط أقل تقييداً وصولاً إلى شروط بلا قيود.⁴¹

خصوصاً بشأن السجناء الخطرين، حيث أشارت اللجنة الأوروبية لناهضة التعذيب إلى أن معاملة وإدارة السجناء المحكومين بالمؤبد ينبغي أن تهدف إلى «الحد من مستوى خطورتهم عن طريق التدخلات المناسبة وإعادة السجناء إلى الحياة العادية في أقرب وقت ممكن»⁴². يشمل ذلك نظاماً تدرجياً يستند إلى تقييمات فردية مفصلة للسجناء المعنيين، وخطط إدارة المخاطر لتلبية احتياجات الفرد والحد من احتمال إعادة ارتكاب الجرائم إضافةً لعمليات استعراض منتظمة لمستوى أمنهم، والحد من احتمال إعادة ارتكاب الجرائم إضافةً لعمليات استعراض منتظمة لمستوى أمنهم.

يعبر سجناء الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP) عن شعور عميق ومنتام بالوحدة والضياع، بسبب فقدانهم القدرة على تربية الأطفال، وإدراكهم أن أفراد العائلة سيموتون على الأرجح خلال فترة وجودهم في السجن. يسلب السجناء المحكومون بالحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP) الضوء على بأسهم من الحكم الصادر بحقهم، وذلك بسبب حرمانهم غالباً من فرص إعادة التأهيل، وهم غير قادرين على فهم الغرض من عقابهم، وقلقون بشكل خاص من التدهور العقلي وتقبل حياة السجن.³³

«أنا على قيد الحياة، ولا أريد أن أكون كذلك حقاً. ليس لدي أي شيء كي أعيشه من أجله. فأنا محكوم بالمؤبد بدون إمكانية الإفراج المشروط، وذلك أقرب لكونه حكماً بالإعدام. لن أغير هذا المكان أبداً، وتلك الفكرة تفقدني أي بصيص من الأمل»³⁴

أدركت الأبحاث منذ فترة طويلة أن السجناء المحكوم عليهم بالسجن لفترات طويلة يخضعون لعملية تدرجية من تقبل حياة السجن؛ كالتكيف مع الروتين ومطالب الحياة في السجن.³⁵ تختلف طبيعة ودرجة تقبل حياة السجن بين السجناء المحكومين بالحبس المؤبد وتعتمد جزئياً على طول فترة السجن، وأيضاً على رتبة النظام ومستوى الحكم الذاتي والاتصال مع العالم الخارجي والتجارب الشخصية.³⁶ بينما قد تقلل آثار تقبل حياة السجن من المشاكل الإدارية، إلا أنها تقوض عملية إعادة التأهيل وتترك الأفراد بلا تجهيز للحياة خارج السجن.

إعادة التأهيل و«الحق في الأمل»

تنص المادة 10(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) على أنه «يجب معاملة جميع المحرومين من حريتهم بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان»، والمادة 10(3) تنص على أن الغرض من نظام السجون هو «الإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعي» للسجناء. تشير إلى أنه ينبغي أن تتاح الفرصة لكل سجين لإعادة تأهيله في المجتمع ليتمكن من العيش معتمداً على نفسه في إطار احترام القانون، حتى أولئك المدانين بارتكاب أخطر الجرائم.

إن إعادة التأهيل مهمة بشكل خاص للسجناء المحكوم عليهم بالحبس المؤبد الذين قد يعانون للتأقلم مع الحياة خارج نظام السجن. تتطلب إعادة الإدماج إعداد السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد للإفراج عنهم تدريجياً. يعاني من الحرمان من إعادة التأهيل بشكل خاص سجناء الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP)، الذين تم إخبارهم فعلياً بأنه «لا يمكن إصلاحهم ولا يمكنهم التكفير عن جرائمهم، وأي جهد قد يقومون به لتحسين أنفسهم هو أمر غير مجد بالضرورة»³⁷. يعاني أيضاً من هذه المشكلة السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد والذين لديهم فرصة في إطلاق السراح المشروط، لأنهم عادةً ما يجرمون من الأولوية وتعتبر احتياجاتهم أقل إلحاحاً.³⁸

الإفراج عن طريق مجلس الإفراج المشروط

توجد هذه الآلية في أجزاء مختلفة من العالم، بما في ذلك أستراليا وبرمودا وبوتسوانا وكندا وتشيلي وليبيريا. في حين تم اعتبار بعض مجالس الإفراج المشروط هيئات مشابهة للمحاكم، إلا أن قصور هذا النظام يتمثل في تعرض مجالس الإفراج المشروط لضغوط سياسية لاتخاذ قرارات مقبولة سياسياً.

الإفراج من قبل السلطة التنفيذية

تقع مسؤولية النظر في الإفراج عن السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد في بعض البلدان -بما في ذلك العديد من البلدان الأفريقية- مباشرة في أيدي سياسي (عادة ما يكون وزير العدل)، واحتمال تطبيقه لمعايير موضوعية عند تقييم الإفراج عنهم أقل.

العفو

يكون العفو عادة من اختصاص رئيس الدولة، ويختلف بشكل كبير عن آليات الإفراج الأخرى عن السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد. فهو ممارسة لسلطة العفو التي يمكن أن تحدث في أي وقت ولأي سبب، ويمكن ألا تحدث على الإطلاق. بالتالي لا يكفي اعتمادها كآلية الإفراج الوحيدة عن السجناء المحكومين بالمؤبد، ولكن يمكن استخدامها بالإضافة إلى الآليات الموجودة. ترتبط سلطة العفو في الدول الفدرالية، مثل الولايات المتحدة أو ألمانيا، بالحكام أو رؤساء وزراء الولايات الفردية. يحتفظ الرئيس في الولايات المتحدة بسلطة العفو بحق السجناء المدانين بجرائم على المستوى الفيدرالي.

يُنظر في الإفراج عن الحبس المؤبد غير الرسمي غالباً من قبل نفس الهيئات التي تنظر في الحبس المؤبد الرسمي. يُنظر في الإفراج عن الأشخاص المدانين بالاحتجاز لأجل غير مسمى في كندا من قبل مجلس الإفراج المشروط الذي ينظر أيضاً الإفراج عن السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد، بينما يُنظر في الإفراج عنهم من قبل المحاكم المتخصصة نفسها، في بلجيكا وفرنسا وألمانيا.

الإفراج المشروط

لا تنتهي عقوبة الحبس المؤبد عادةً بعد الإفراج من السجن. حيث يخضع معظم السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد لعدد من شروط الإفراج المشروط. يُطلب عادةً في معظم البلدان من السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد أن يخضعوا للإشراف وأن يرفعوا تقارير إلى السلطات بعد الإفراج عنهم مباشرةً، وعلى فترات منتظمة بعد ذلك. إذا انتهكت الشروط، قد يتم إعادة السجناء المحكوم عليهم بالحبس المؤبد إلى السجن. من المهم أن تضي الشروط بمبدأ التناسب، ولا سيما بالنظر إلى أن إطلاق سراح السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد يعتمد عليهم في برهان أنهم لم يعودوا خطرين بعد الآن.⁴⁵

تشمل الشروط الشائعة عند الإفراج حضور المراقبة الدورية والإقامة المعتمدة والزيارات المنزلية من قبل ضابط مشرف والعمل المعتمد والقيود المفروضة على السفر واختبار المخدرات والقيود على السفر والسلوك.

تعزيز إعادة تأهيل السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد في الدنمارك

يكون السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد في الدنمارك (مثل السجناء الآخرين) مسؤولين بشكل جماعي عن إدارة الميزانية وإعداد وجبات الطعام الخاصة بهم. وهذا يسمح للسجناء بممارسة المسؤولية الشخصية والإبقاء على الشعور الطبيعي في حياتهم اليومية وتعزيز إعادة تأهيلهم وحماية صحتهم النفسية.

اعترفت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بـ (الحق في الأمل) على أنه (جانب أساسي من جوانب... الإنسانية).⁴³ وقد حكمت المحكمة بأن الحكم بالحبس المؤبد الذي يجرد السجناء من أي أمل في الإفراج عنه هو أمر لا إنساني ومهين، وبالتالي ينتهك المادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد أكدت على أهمية الغرض التأهيلي من السجن. وقد حددت المحكمة بعض المتطلبات التي يجب أن تستوفيها عقوبة الحبس المؤبد، مثل معرفة السجناء من بداية فترة العقوبة ما يتعين عليه القيام به للنظر في الإفراج عنه.⁴⁴ وبالمثل، فإن المادة 110 (3) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لا تدعم أحكام الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP) وتدعو إلى مراجعة إلزامية للحكم المؤبد بعد مرور 25 عاماً.

الإفراج عن المدكومين بالمؤبد

يحدث الإفراج عن المدكومين بالمؤبد عندما يغادر سجين محكوم عليه بالحبس المؤبد في مرحلة ما خلال فترة حكمه، حيث لا يزال بإمكانه أن يعيش حياة كاملة تحترم القانون في المجتمع. يعني الإفراج أكثر من مجرد السماح للسجناء بالموت في المجتمع.

عملية الإفراج

توجد في الولايات القضائية المختلفة أنواع مختلفة من آليات الإفراج عن السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد. بعض هذه الآليات لا تستوفي الضمانات الإجرائية.

الإفراج عن طريق المحكمة

تنظر المحاكم في الإفراج عن السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد في العديد من البلدان الأوروبية بالإضافة إلى بعض البلدان في أفريقيا وآسيا الوسطى وأمريكا الجنوبية. فالمحاكم تتمتع -من حيث المبدأ- بكونها هيئات مستقلة، وينبغي أن تكون قادرة على استيفاء معايير الإجراءات القانونية الواجبة والعدالة الإجرائية. طورت المحاكم المتخصصة في أفضل الأنظمة، بحيث يمكنها أن تستدعي خبراء آخرين لإصدار الأحكام حول الإفراج عن سجين محكوم بالمؤبد.

الإعادة إلى السجن

إذا انتهك السجن المحكوم بالحبس المؤبد المفرج عنه شروط الإفراج عنه، قد يتم إعادتهم إلى السجن. المعلومات حول إجراءات الإعادة إلى السجن محدودة في جميع أنحاء العالم. ذكرت 68 دولة من أصل 79 دولة أنه يمكن إعادة السجناء المفرج عنهم من الحبس المؤبد إذا ما ارتكبوا جريمة أخرى أو انتهكوا شروط الإفراج المشروط الخاصة بهم.

يمكن بدء إجراءات الإعادة في 23 بلداً على أسس أوسع وأكثر تعسفاً، مثل «حالة سوء سلوك» أو «التسبب في قلق» أو «السلوك المعادي للمجتمع». في أقلية من البلدان (ثمانية من أصل 79)، يمكن بدء إجراءات الإعادة فقط بعد ارتكاب جريمة جديدة.

نظراً لضخامة أي قرار بإرجاع شخص ما إلى السجن، أكدت الأمم المتحدة أن «إجراءات الإعادة [يجب] أن تخضع للقانون» وأنه «يجب إعطاء الشخص الذي يواجه خطر الإعادة إلى السجن فرصة لتقديم حجته».⁴⁸

تنص التوصية الصادرة عن مجلس أوروبا بشأن الإفراج المشروط على أنه ينبغي أن يكون لدى السجناء المفرج عنهم حق كاف في الوصول إلى ملف قضيتهم وإتاحة الفرصة لهم للطعن في أي قرار.⁴⁹ ولذلك، تشجع التوصية على ضمان التناسب من خلال التعامل مع الانتهاكات الطفيفة بالتحذير أو المشورة بدلاً من الإعادة للسجن.⁵⁰ عندما تكون الإعادة ضرورية، من المهم أن يتم اتباع نفس المبادئ التي تنص على الإفراج كما في السابق «يجب الاستمرار في اتباعها».⁵¹

تكشف الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن أعداد كبيرة من حالات إعادة السجناء الذين تم الحكم عليهم بالحبس المؤبد، والذين أُعيد العديد منهم بسبب انتهاك تقني لشروط الإفراج المشروط. هناك أيضاً بعض الأدلة على أن أعداد السجناء المعادين ازداد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة.⁵²

من المهم أن هناك مجموعة متزايدة من الأدلة من ولايات قضائية مختلفة تبين أن معدلات العودة إلى الإجرام وإعادة السجناء إلى السجن بين السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد والمفرج عنهم منخفضة، مقارنة بالسجناء الآخرين المفرج عنهم.⁵³ توصلت الأبحاث إلى أن عدداً قليلاً جداً من السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد والمفرج عنهم يرتكبون جرائم أخرى، وأنه على الرغم من مواجهتهم لعواقب كبيرة في المجتمع، إلا أنهم قادرون على الاستقرار بنجاح. تُظهر دراسات وقف الدعوى أن مفتاح النجاح في الاستقرار في المجتمع هو البرامج والإشراف في المجتمع التي تدعم الشخصيات غير الإجرامية والاجتماعية الإيجابية، والشعور القوي بفعالية الذات والمسؤولية والتصميم على النجاح.⁵⁴

يُلزم جميع السجناء المحكوم عليهم بالحبس المؤبد والمفرج عنهم بـ«ترخيص للحياة» في إنجلترا وويلز، والذي يحدد سبعة شروط قياسية كحد أدنى. يجب على السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد أن:

- يخضع للإشراف
- رفع تقارير إلى مسؤول إشراف معين
- استقبال ذلك المسؤول
- السكن في الأماكن الموافق عليها فقط
- القيام بالعمل بما في ذلك العمل التطوعي الموافق عليه فقط
- عدم السفر خارج المملكة المتحدة بدون إذن مسبق
- أن يحسن التصرف

بالإضافة لذلك، يمكن أن يخضع السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد لقيود فردية على الإقامة والتنقلات والممتلكات والكحول وتعاطي المخدرات، بالإضافة إلى كونهم مطالبين بالمزيد من الدورات السلوك الإجرامي. على سبيل المثال، يجب أن يخضع السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد والمفرج عنهم في عدة ولايات قضائية في أستراليا لاختبارات عشوائية للمخدرات أو الكحول وتحليل البول، ويجب أن يشاركوا في برامج العلاج ذات الصلة.

قد يتم الجمع في بعض أجزاء العالم بين الإشراف على الإفراج وبين المراقبة والرصد الإلكتروني، في حين قد يُطلب من السجناء الذين صدرت بحقهم أحكام الحبس المؤبد - وخاصة مرتكبي الجرائم الجنسية-التسجيل لدى الشرطة أو وكالات الحماية العامة. يمكن أن يكون هناك أيضاً شرط لتقديم تعويضات عن الأضرار التي سببتها الجريمة للضحايا في سويسرا وموناكو وبيرو.

تشدد المعايير الدولية على أن الغرض من الإفراج المشروط هو مساعدة السجناء في إعادة الانخراط بالمجتمع.⁴⁶ ولهذا يجب أن يُمنح السجناء الذين تم الإفراج عنهم دعماً اجتماعياً كافياً.⁴⁷ بالتالي، فإن الشروط الأخرى التي يمكن فرضها قد تشمل شرط حضور جلسات المشورة أو برامج التدريب.

تتباين مدة سريان شروط الإفراج بشكل كبير بين السلطات القضائية، ولكن في بعض البلدان، مثل كازاخستان وإيرلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تظل الظروف سارية حتى الموت.

إصلاح الحبس المؤبد

التوصية الأساسية

يجب على المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة أن يعالج الزيادة في إطلاق أحكام الحبس المؤبد، وتنفيذ هذه الأحكام. يتيح مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في عام 2020 فرصة لاستعراض فرض وتنفيذ حكم الحبس المؤبد، بهدف توجيه الدول الأعضاء إلى نظام يتوافق مع المعايير الدولية. يمكن القيام بذلك عن طريق توصيات محددة بشأن جوانب مختلفة للسجن المؤبد.

12 توصية لإصلاح الحبس المؤبد:

- 01 ينبغي إلغاء الحبس المؤبد دون الإفراج المشروط (LWOP). إن أشد أشكال الحبس المؤبد لا يمكن أن تستوفي المعايير الأساسية لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، سيؤدي إلغاء عقوبة الحبس المؤبد دون إفراج مشروط (LWOP) إلى الحد من الاستخدام الإجمالي للسجن.
- 02 إذا تم فرض عقوبة غير الحبس المؤبد دون الإفراج المشروط، فلا يجب استخدامها إلا عند الضرورة القصوى لحماية المجتمع فقط في الحالات التي ارتكبت فيها «أشد الجرائم خطورة».
- 03 ينبغي إلغاء الحبس المؤبد الإلزامي، لأنه يحرم القضاة من أي مجال للنظر فيما إذا كانت عقوبة الحبس المؤبد متناسبة. يجب وضع مبادئ توجيهية قائمة على الحقوق لمساعدة القضاة في تحديد متى تكون عقوبة الحبس المؤبد مناسبة.
- 04 لضمان التناسب في عقوبة المؤبد، يجب ألا تكون الشروط الدنيا مفرطة، بحيث يمكن النظر في الإفراج في الوقت المناسب.
- 05 ينبغي حظر الحبس المؤبد للأطفال بما يتماشى مع مبدأ مصالح الطفل الفضلى. في حالة النساء، تشجع قواعد بانكوك التابعة للأمم المتحدة هيئات إصدار الحكم عند النظر في أي حكم بما في ذلك الحبس المؤبد على اعتبار مسؤوليات المرأة في الرعاية والخلفيات النموذجية بما في ذلك الوقوع المحتمل كضحية.
- 06 يجب أن تستند جميع القيود المفروضة على نظام السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد على أساس تقييم المخاطر الفردي، بدلاً من كونها محصورة على الأحكام الصادرة بحقهم. وفقاً لقاعدتي نيلسون مانديلا 56 و57، ينبغي أن يتمكن المحكوم عليهم بالمؤبد من رفع الشكاوى المتعلقة بأنظمتهم وأن يتم التعامل معها على وجه السرعة من جانب إدارة السجن.
- 07 ينبغي الاعتراف والتصدي للتأثيرات الضارة للسجن المؤبد؛ يجب ألا تكون هناك قيود إضافية مفروضة على السجناء الذين حكم عليهم بالمؤبد؛ ويجب أن يكون هناك مسار واضح للإفراج عنهم.
- 08 ينبغي أن تضع إدارات السجن تدابير ضرورية للتخفيف من الآثار الضارة المحتملة للسجن المؤبد، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية النفسية الكافية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية. ينبغي تدريب موظفي السجن على وجه التحديد للتخفيف من تطور أو تفاقم مشاكل الصحة النفسية.

09

ينبغي تقديم برامج إعادة التأهيل بما في ذلك توفير فرص العمل والتعليم للسجناء الذين صدرت بحقهم أحكام بالحبس المؤبد على قدم المساواة مع السجناء الآخرين. كما ينبغي أن يتضمن الحبس المؤبد التخطيط الفردي لإصدار الأحكام وأنظمة السجون الطبيعية والوصول إلى أنشطة هادفة.

10

يجب أن تكون الهيئات التي يعهد إليها بالنظر في الإفراج عن السجناء المحكوم عليهم بالحبس المؤبد مستقلة لتسمح بقرارات محايدة تستند إلى القانون والإجراءات العادلة. كما ينبغي أن تستوفي القرارات أعلى المعايير الإجرائية وأن تستند إلى ما إذا كان استمرار الاحتجاز متناسباً ومشروعاً في إطار الغاية من السجن.

11

يجب أن تكون الشروط المفروضة على السجناء المحكوم عليهم بالحبس المؤبد عند الإفراج عنهم فردية ومتناسبة ومحدودة زمنياً. ينبغي أن تركز أي شروط ولا سيما الإشراف على المساعدة في عملية إعادة الاندماج للسجناء المحكوم عليهم بالحبس المؤبد للحد من مخاطر العودة للإجرام. ولا يجب أن يكون الإشراف شكلاً مستمراً من أشكال العقوبة.

12

لا يجوز إعادة السجناء المحكوم عليهم بالمؤبد الذين يخالفون الشروط المفروضة على الإفراج عنهم إلى السجن إلا إذا تبين أنهم يشكلون خطراً على المجتمع. يجب أن تمارس سلطة إعادة إلى السجن بحذر وأن تحكمها الإجراءات القانونية الواجبة. يجب النظر في الاستجابة الفردية والمتدرجة لخرق شروط الإفراج. وينبغي أن تكون أي فترة سجن أخرى بحدودها الدنيا اللازمة للتصدي للخطر المطروح ويجب مراجعتها على فترات منتظمة.

الدواشي

1. مكتب الأمم المتحدة في فيينا، فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية، الحبس المؤبد، فيينا، الأمم المتحدة، 1994.
2. مقتبس عن Zehr H. *Doing Life: Reflections of Men and Women Serving in Life Sentences*. أكرون بنسلفانيا، اللجنة المركزية المنوتية، 1996، صفحة 86.
3. Nellis A. *Still Life: America's Increasing Use of Life and Long-Term Sentences*. مشروع إصدار الأحكام، عام 2017، صفحة 24.
4. المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، الحياة بعد الموت: ما البديل لعقوبة الإعدام؟، 2012، p1.
5. على سبيل المثال، انظر إلى إلغاء عقوبة الإعدام والعقوبات البديلة لها الخاص بالمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في شرق أفريقيا: كينيا وأوغندا، 2012، صفحة 7.
6. على سبيل المثال، انظر في كازاخستان: إلغاء عقوبة الإعدام والعقوبات البديلة لها في آسيا الوسطى: كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2012، صفحة 6.
7. المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، الحياة بعد الموت: ما البديل لعقوبة الإعدام؟، 2012، p1.
8. وزارة العدل النيوزيلندية، إحصائيات الضربات الثلاث، www.justice.govt.nz/justice-sec-tor-policy/research-data/justice-statistics/three-strikes-statistics/.
9. الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، أمل كاذب: كيف تخيب أنظمة الإفراج المشروط الشباب الذين يقضون عقوبات قاسية، 2016 صفحة 35.
10. مجلس حقوق الإنسان، تقرير عن المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، Méndez Juan E.، A/HRC/28/68، 5 آذار/مارس 2015، المقطع 74.
11. مجلس حقوق الإنسان حقوق الإنسان في إقامة العدالة، بما في ذلك قضاء الأحداث، A/HRC/30/L.16، 29 أيلول/سبتمبر 2015، المقطع 24.
12. إلغاء عقوبة الإعدام والعقوبات البديلة لها في آسيا الوسطى: كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، عام 2012 الصفحة 7.
13. المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، نحو إلغاء عقوبة الإعدام والعقوبات البديلة لها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس واليمن، 2012 الصفحة 9.
14. التقرير العام الخامس والعشرين للجنة الأوروبية لمنع التعذيب 10 (2016) [CPT/Inf] المقطع 71، «بما في ذلك أرمينيا وأذربيجان وبلغاريا وجورجيا ولاتفيا ومولدوفا ورومانيا وروسيا الاتحادية وتركيا (السجناء الذين يقضون عقوبات الحبس المؤبد القاسية فقط) وأوكرانيا» الصفحات 35 – 36.
15. المرجع نفسه.
16. المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، الحياة بعد الموت: ما البديل عن عقوبة الإعدام؟، 2012، الصفحة 2.
17. المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، مجموعة معلومات عن بدائل عقوبة الإعدام، الطبعة الثانية، 2015، الصفحة 35؛ انظر أيضاً إلغاء عقوبة الإعدام والعقوبات البديلة لها في آسيا الوسطى: كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، 2012 الصفحة 7.
18. القاعدة 44 من قواعد نيلسون مانديلا: لتأثير السجن الانفرادي، على سبيل المثال، انظر Shalev S (السجن الانفرادي كقضية صحية في السجن) في Enggiss S و Møller L و Galea G (eds) (Udesen C eds)، السجن والصحة، منظمة الصحة العالمية، 2014، الصفحات 27 – 35، www.euro.who.int/_data/assets/pdf_file/0005/249188/Prisons-and-Health.pdf.
19. على سبيل المثال، انظر Segall J و Mukamal D و Weisberg R *Life in Limbo: An Examination of Parole Release for Prisoners Serving Life Sentences with the Possibility of Parole in California*. ستانفورد كاليفورنيا، مركز العدالة في ستانفورد، 2011؛ Adams K و Toch H *Maladaptive Behavior in Confinement* واشنطن العاصمة، الرابطة الأمريكية لعلم النفس، 2002.
20. على سبيل المثال، انظر مكتب الأمم المتحدة في فيينا، فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية، الحبس المؤبد، فيينا، الأمم المتحدة، 1994 المقطع، 44.
21. بوروشينكو ضد روسيا، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (app. 41418/04)، 30 حزيران/يونيو، 2015، [GC].
22. على سبيل المثال، انظر، كتاب Sykes G *The Society of Captives*. مطبعة جامعة برينستون، 1958، بدرجة أمنية قصوى، برينستون، مطبعة جامعة برينستون، 1958.
23. مقتبس عن Zehr H. *Doing Life*. تأملات حول الرجال والنساء العاملين بالحبس المؤبد، أكرون، بنسلفانيا، واللجنة المركزية المنوتية، 1996، الصفحات 58، 14، 60، 86 على التوالي.
24. انظر ((نسيت أنتي أحبه)): قراءة بخصوص وجود الوالدين في السجن)، الغارديان، 11 كانون الثاني/يناير 2018، www.theguardian.com/commentisfree/2018/jan/11/i-forgot-that-i-used-to-love-him-readers-on-having-parents-in-prison.
25. Raikes B و McConnell M *It's not a case of he'll be home one day. The impact on families of Sentences of Imprisonment for Public Protection (IPP)*، ممارسة رعاية الأطفال، نشر على الإنترنت في 10 نيسان/أبريل 2018، www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13575279.2018.1448257.
26. على سبيل المثال، Hartman K و *Too Cruel, Not Unusual Enough*. ed. مشروع الإعدام الآخر، 2013.

المصادر الرئيسية

بدائل عقوبة الإعدام: حزمة معلومات

دليل مختصر للقضايا الأساسية والحجج المرتبطة بإحداث عقوبات بديلة بعد إلغاء عقوبة الإعدام. يستعرض الاتجاهات الحالية في تطبيق عقوبة الحبس المؤبد والسجن طويل الأمد، ويسلط الضوء على معايير حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الصلة ويقدم أمثلة على الممارسات الجيدة. متاح باللغات الإنجليزية والفرنسية والروسية. نشر في عام 2015.

توصيات حول تنظيم السجون من قبل إدارة السجن لسجناء المؤبد والفتترات الطويلة: مجلس أوروبا، لجنة الوزراء، 2003

تحدد توصية عام 2003 هذه التوصيات إلى الدول الأعضاء في مجلس أوروبا بشأن معالجة وإدارة السجناء المحكومين بالمؤبد ولفترات طويلة.

وثيقة إرشادية حول قواعد نيلسون مانديلا: تنفيذ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا المنقحة لمعاملة السجناء

يقدم هذا المنشور المقبل (سينشر في عام 2018) من قبل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، إرشادات شاملة عن كيفية تنفيذ القواعد النموذجية الدنيا المنقحة لمعاملة السجناء، التي اعتمدت بوصفها «قواعد نيلسون مانديلا» في عام 2015.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا المنقحة لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا): دليل موجز

متوفر بعشر لغات، يلخص هذا الدليل الموجز المصور قواعد نيلسون مانديلا الـ 122، التي تم تنقيحها من قبل الأمم المتحدة في عام 2015. ويحدد المعايير الدنيا التي ينبغي تطبيقها في السجون من الدخول حتى الإفراج. يتم تضمين ملخص لعملية التنقيح ويتم تمييز القواعد التي كانت جديدة في 2015 في كل الدليل. نشر في عام 2016.

موجز سياسات حول الحبس المؤبد

تم إعداد هذا الموجز من قبل منظمة الإصلاح الجنائي الدولية (PRI) والأستاذ ديرك فان زيل سميت والدكتورة كاثرين أبلتون من جامعة نوتنغهام جامعة نوتنغهام (UoN). وحظي بدعم مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية.



إن محتويات هذه الوثيقة تقع على عاتق PRI وUoN فقط، ولا تعتبر تحت أي ظرف من الظروف بأنها تعكس موقف الجهة المانحة.

يمكن استعراض هذا المنشور والاقتباس منه واستساخه وترجمته بحرية -جزئياً أو كلياً- ولكن ليس بغرض البيع أو الاستخدام لأغراض تجارية. يجب الموافقة على أية تغييرات على نص هذا المنشور. لا بد أن نشيد بما يستحق الإشادة بالمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي وجامعة نوتنغهام وبهذا المنشور. توجه الاستفسارات إلى publications@penalreform.org

تمت الترجمة إلى اللغة العربية من خلال مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

عمان - الأردن

ص.ب. 852122 عمان 11185 الأردن

تلفون: + 962 6 5826017

فاكس: + 962 6 5826078

البريد الإلكتروني: priamman@penalreform.org

www.primena.org

www.penalreform.org

© المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي 2018

PRIMENA1  [menaregion](https://www.facebook.com/menaregion) 

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI) هي منظمة غير حكومية مستقلة تعمل على تطوير وتعزيز استجابات عادلة وفعالة ومنتاسبة مع المشاكل المتعلقة بالعدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم.

لدينا حالياً برامج في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز ونعمل مع شركاء في جنوب آسيا. للحصول على نشرتنا الإخبارية الإلكترونية الشهرية، الرجاء التسجيل في www.penalreform.org/keep-informed.

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي

Road Ardleigh 1
N1 4HS لندن
المملكة المتحدة
0946 923 207 (0) 44+
org.penalreform.www
PenalReformInt@ : تويتر
penalreforminternational@ : فيسبوك

كلية القانون

جامعة نوتنغهام
جامعة بارك
NG7 2RD نوتنغهام
المملكة المتحدة
5700 951 115 (0) 44+
uk.ac.nottingham.www
Law__UoN@ : تويتر